

«الإخوان» تحدثوا باسم القاعدة.. أي انكشاف أكثر من هذا!!



مطر الأشموري

مثلما استهدف جامع دار الرئاسة حيث كان الرئيس السابق يودي صلاة الجمعة فيه فإنه استهدف المستشفى داخل وزارة الدفاع الذي يتردد الرئيس الحالي عليه لزيارة ابن أخيه أحد نزلاء هذا المشفى.. هكذا يكون فهمي الأولي لما حدث في تشابه الحالة أو العلاقة، ومع ذلك فأني انشغلت بما طرحه الإخوان قبل هذه الحادثة من مخطط انقلابي يقوده الرئيس السابق علي عبدالله صالح وتموله السعودية والإمارات.

يستهدف الرئيس ولا هو في إطار محاولة انقلاب؟ السكرتير الإعلامي للرئيس الأستاذ يحيى العراسي لم يكن ليكذب الرئيس ذاته بعد ما تعاطته وسائل الإعلام الرسمي كسياق وتغطية ليؤكد أن الرئيس كان موجوداً داخل وزارة الدفاع ولذلك اكتفى بتأكيد أن الحادث كان يستهدف الرئيس «والحليم تكفيه الإشارة»..

بالصدفة كنت ذات مرة موجود في مقيل لأحد أقارب الرئيس السابق بعد عودته من أمريكا وتوقيعه على اتفاق الشراكة في الحرب ضد الإرهاب كما تواجده شخصيات أخرى منها الأستاذ نصر طه مصطفى مثلاً..

لقد طرح بوضوح أن الأولوية في الحرب ضد الإرهاب في اليمن لابد أن تكون للإرهاب الذي ليس له غطاء شرعيًا فيما تنظم القاعدة يمثل الإصلاح غطاءه الشرعي.

لم أكن أعرف «الحوثي» حتى ذلك الوقت ولكن فهمي من ذلك لحروب صعدة أنها الأولوية في الحرب يمنياً ضد الإرهاب فرضها الإخوان كإتقال إلى ألقاهم متمنية ومتعاونة ومصطفة، ومع هذا الفهم المسبق كان علي التعامل مع مسرحية الإخراج والإيصال إلى تلك الحروب في صعدة..

الذي يجري اليوم هو مسرحية أخرى لأحداث تنبئ منها مسرحية الإعلام ومن ذلك نفي وجود الرئيس داخل وزارة الدفاع حين الحادث فماداً تكون الحكمة أو الحكاية ربطاً بذلك في نفي أن الرئيس كان المستهدف، ومن هو الطرف المتضرر ربطاً بذلك من تنصيب الانقلاب على ما جرى؟

من هو الطرف الذي اخترق الجيش المصري وصفى الرئيس السادات في ساحة الاحتفال والإمكانات والقدرات ثم الموقع بخافيته في التواطؤ والتعاون يجعل تصفية الرئيس «هادي» مهمة أسهل من تصفية السادات، الذين استهدفوا السادات كان سقف هدف فهم تصفيته ولعل اختلاف السقف هو وراء نفي استهداف الرئيس والانقلاب عليه بل ويدافع عن ذلك بلا كل ولا ملل بما يثير الاستغراب والريبة.

الطرف الذي ينفي استهداف الرئيس أو محاولة الانقلاب عليه إنما وضع نفسه مكان القاعدة وينفي باسمها ويدافع بلسانها بوعي أو بدونه وكأنما الإخوان لهم حق التحدث باسم القاعدة نقياً ودفاعاً وما لم يمض الرئيس هادي ووزير دفاعه في أولوية الحرب على صعدة كما سلفه وما لم يقبل كامر واقع إكمال واستكمال «خونة الجيش» في مشهد توأمة ربما النقطة من تلك النافذة التي تابع منها بعض ما حدث فسيترك ما حدث مع وقبل ذلك وزير دفاعه مع رجم السنوية على «شماعة» الإخوان المعتادة منذ محطة 2011م، «اطلب عمراً تنظر عجباً!!»

لحقيقته أو تحققة كطرح.. لذي من الحجة في القراءات والمقارنات وفي السياق والتأصيل ثم من الوقائع والقرائن لإدانة الطرف الذي يستعمل «شماعة» الإيعيم صالح بما لا يملك ولا يستطيع ما يمثل 1% منه لتعزيز طرحة أو ما يطرح.. ومع ذلك فلست طرفاً ولا متطرفاً في هذه الصراعات واصطفاً فانها ولا أملك تجاه أي طرف كان عداء ولا دوافع أقصاء أو انتقام بما يجعل خياراتي واقعية ولا تستفز من خيالات التطرف أو تشد لمجاراتها.

أعرف أن ما حدث في وزارة الدفاع التي تشمل المستشفى حدث جليل ولا يجب الاستهانة به.. وعندما جاء الرئيس عبدربه منصور هادي وأكد على ذلك الإعلام الرسمي أنه جاء بعد ذلك يعني بالنسبة مراعاة إدارة الرئيس أو ما أراداه بالموافقة على تخريجات كهذه.

ومع ذلك فإذا الإخوان بعينين ولا علاقة لهم بالحادث وما حدث من جهة المهاجمين فإنه لا يعني لهم شيئاً أن يكون ما حدث هو استهداف لوزارة الدفاع أو في إطار محاولة الانقلاب على الرئيس عبدربه منصور هادي.

لماذا هذا الجهد الكبير والدفاع المستميت لتأكيد أن ما حدث لم يكن

فيما هذا الإعلام النمط شفاً آتياً وتلقينياً هو اعلام عصوي عصاباتي ولا يمت للإعلام الجماهيري بصلة. علي عبدالله صالح أو المؤتمر الشعبي العام هو الطرف الوحيد والأوحد من تلقائية تطورات ما بعد 2011م الذي لا يمكن أن يصل إلى مجرد فكرة أو تفكير الانقلاب..

إذا أي طرف وقع على اتفاق سياسي فأبسط حق له كعبادة أن يطالب بالتنفيذ الكامل للاتفاق وعدم مخالفته بما في ذلك التزمية «الآلية الزمنية» وربطاً بالتمديد.

أكثر من هذا السقف في التفعيل يضر الزعيم صالح أو المؤتمر وبالتالي فذلك يصبح من بداهات وعيه.

الطرف «المنزوق» والمحاصر في زاوية ضيقة وصعبة هو الذي لا يستطيع طرح قضية الالتزام بالمبادرة أو عدمه للنقاش ومن ثم قضية التمديد وهذا الطرف يصح تفكيره بالانقلاب وارد كاحتمال في السياق الواقعي والمنطقي لاقناع باحتماله وليس بحقيقته أو تحققة..

فإذا الطرف الآخر لم يستطع اقناع المتلقي لمجرد احتماليته من طرف الإيعيم والمؤتمر فماداً يمتلك بعد ذلك من ثبوتيات وحقائق أو حتى قران



مثلما استهدف جامع دار الرئاسة حيث كان الرئيس السابق علي عبدالله صالح يؤدي صلاة الجمعة جاء، استهدف المستشفى داخل وزارة الدفاع الذي يتردد الرئيس عبدربه منصور هادي عليه لزيارة ابن أخيه أحد نزلاء هذا المشفى.. هكذا يكون فهمي الأولي لما حدث في تشابه الحالة أو العلاقة، ومع ذلك فأني انشغلت بما يروجه الإخوان قبل هذه الحادثة من مخطط انقلابي يقوده الرئيس السابق وتموله السعودية والإمارات.

ولذلك قررت بعد جريمة العرضي أن أتابع الإعلام الذي يرمي بالمسئولية على الرئيس السابق لعل وعسى أجد فيه ما يقبل كاحتمال وليس ما يقنع في حدوثه وإحداثياته كحدث..

وحيث القنوات الخاصة أو ثنائية الأحمر «سهيل ويمن شباب» تجاوزت الحاجة لأن تتقنع الناس أو لأن يصدقها المتلقي فأني انتقلت لمتابعة أكثر للإعلام الرسمي كما يسمى كما فضائية «اليمن» و«سبأ»..

الغريب في تعامل هذا الإعلام أنه لم يترك المسألة لما كشفه التحقيقات عن من يقف وراء هذا العمل كما هو وفي ذات الوقت لم يطرُق الطرف الذي يستهدفه من خلال هذه الأحداث كقضية محورية..

فهو إما يغمز ويلمّز على طريقة «إياك أعني واسمعي يا جارة» أو كمشافة في جمل تداخلية واعتراضية وكأنه يتعامل مع المتلقي بالشفرات أو يمارس التلقين للمتلقي.

هذا التعامل لا ينعف وهو من فنون مخادعة واحتيال وليس من فنون الإعلام وإذا بات هذا الإعلام يكيل السب والشتم تجاه الرئيس السابق فالأفضل له أن يمارس تجاهه الشفافية التي لم يعد يستطعها تجاه غيره.

اللواء المدرع المعني به حماية وزارة الدفاع كان مجرد شاهد أثبات أن «القاعدة» هي من مارس ونفذ تلك العملية مثلما وجوده شاهد إثبات في ميدان السبعين بأن القاعدة هي من استهدفت الأمن المركزي.. وحيث «القاعدة» هي من استهدفت الدفاع الوزارية والوزير أو رئيس الجمهورية الذي له مكتب في هذا المجمع ويتردد على المستشفى لزيارة ابن أخيه.. فما هي وسائط علي عبدالله صالح لدفع عناصر القاعدة لهذه العملية؟

ربما كان يستطيع مثل ذلك ليقبل بين «الاحتمالات» حينما كان الزداني وقيادات الإخوان «الإصلاح» معه وهو بدون هذه الوسائط لا يستطيع اقناع جهادي واحد أن يذهب للجهاد في أفغانستان أو سوريا أو في وزارة الدفاع. أي اعلام ألفاء، مهنيته وواقعيته واحترامه لفهم وعقل المتلقي يركز على اقناع هذا المتلقي إما بثبوتيات أو بقرائن ومقارنات أو بواقعية قراءات واستقرارات تاصيل بسياق وقائع أو بالتواصل إلى مصدر أو ثقافة أو فكر

المرحلة تمخضت تضليلاً وولدت إرهاباً

دلالات كثيرة ورسالة قوية لكل هؤلاء، كي يصححوا مساراتهم المنحرفة ويتجاوزوا خطاب التضليل ووعي الانتقام وشخصنة القضايا.. ومثل هذا الأمر لم يأت من فراغ وإنما من شواهد وحيثيات كثيرة متعلقة بالحادث الاجرامي.. ومن تقييم حقيقي لأخطاء وانحرافات المرحلة الانتقالية..

كلمة الرئيس هادي عشية ذكرى عيد الجلاء، أي قبل حادثة مجمع الدفاع بخمسة أيام، حملت الكثير من المضامين الرئيسية التي تحتم على جميع أطراف الأزمة اليمنية، أن يستوعبها وأن يلتزموا بها ويحسبوا حسابها في هذه المرحلة، وفي مقدمتها الحفاظ على الوحدة اليمنية وعدم السماح لكل المحاولات التي تهدد

إلى تشظية البلد والعودة بعقارب الساعة إلى الوراء، مُشدداً على ضرورة تنفيذ المبادرة الخليجية وأيتها التنفيذية المزممة، وإصفاً الإضافات على مقررات مؤتمر الحوار الوطني، كقانون العزل السياسي بأنها غير مقبولة.. لم يأت هذا الخطاب من فراغ وإنما من إدراك عميق بحجم التحديات والمخاطر وحجم المؤامرات التي تحاك خلف الكواليس التي تسعى لخرق مخرجات مؤتمر الحوار الوطني والعودة بالأزمة إلى المربع الأول.. كثيرة هي الأسباب التي دعت الرئيس هادي إلى أن يضع النقاط على الحروف في هذا التوقيت الحساس، وفي المقدمة فشل حكومة الوفاق الوطني وعدم الالتزام بتنفيذ المبادرة الخليجية والقرارات الرئاسية المتعلقة بهيكل الجيش..

فلم تأت جريمة مستشفى العرضي بمجمع وزارة الدفاع وما ارتبط بها من حيثيات ودوافع وحقائق وأبعاد ما زالت في إطار البحث والتحقيق، إلا ترسخ هذه القناعات والمواقف، وتؤكد عدم الاستعداد لتقديم المزيد من التنازلات التي لم تقابل إلا بمزيد من التعتن والتأزيم والتأمر الذي بات يستهدف حتى المؤتمر الشعبي العام كتنظيم سياسي له ثقله الجماهيري في الساحة، وكطرف أساسي في التسوية السياسية..

من هنا كان الاجتماع باللجنة العامة للمؤتمر له دلالاته المرورية العميقة..

تري هل يستوعب المشترك وبالذات الإصلاح هذه الرسالة؟ أم أنه سيخرج في مظاهرات تطالب الرئيس هادي بالإستقالة من المؤتمر وتخيره إما الرئاسة وإما المؤتمر، وقد يضمنون ذلك من مقررات مؤتمر الحوار الوطني كخط جديد للإوراق وتجميع القضايا والتوصل عن تنفيذ المخرجات لحل كافة قضايا البلاد وتحقيق الانتقال السلمي للسلطة.



تكلّمنا في مواضيع سابقة ومنذ ما قبل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني، أن مؤتمرات الحوارات الوطنية تعتبر من أرقى وأفضل الأدوات السياسية الحضارية لإدارة الأزمات وحل الخلافات ومعالجة القضايا والمشاكل، إلا أن نجاح أي مؤتمر حوار وطني يتوقف على مدى ارتكازه على معايير أخلاقية ووطنية وفي مقدمتها المصلحة العليا للوطن والشعب، والتي تتمثل بدرجة أساسية في المحافظة على كيان الدولة من الانهيار والسقوط تحت أي ظرف من الظروف، والمحافظة على الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي.

محمد علي عناش

المشترك لا يزال يعيش وعي الساحات ذهنية التآمر والتربص والاستحواذ سادت الانتقالية

أبرزها الإقصاء والاستبعاد والتجنيد الحزبي والفساد المالي والسياسي الممنهج والاشتغال على قانون العدالة الانتقالية من منظور حزبي وقضية الحسابات لا من منظور وطني مضمونه وجوهه التغيير الجذري والشامل، ومن ثم الاشتغال بنفس السياق والتوجه على قانون العزل السياسي وإسقاط الحصانة، في ظل استمرار التلاعب في تنفيذ المبادرة الخليجية وآلياتها المزممة، واستمرار تحويل الوزارات والمؤسسات العسكرية إلى أقطاعات حزبية للإصلاح وعلي محسن، في حين استمر الاستهداف الممنهج للمؤسسات العسكرية والأمنية النظامية بسبب أخطاء، فادحة ارتكبتها خطة الهيكلية.

الارهابي الذي وقع في

وحس تصفية الحسابات والانقضاض على الطرف الآخر في التسوية السياسية، فحكومة الوفاق الوطني لم تكن على أسس وطنية وحسن النوايا وهدف التغيير والتأسيس البنوي لأركان الدولة الوطنية الحديثة، وإنما اتكأت على وعي المحاصصة والمكاسب الحزبية وعلى وعي الانتقام وتنفيذ الأجندة لمراكز القوى الحزبية والقبلية والعسكرية، فطوال هذه المرحلة الانتقالية الوفاقية لم ينتقل المشترك من وعي الساحات إلى وعي لحظة الوفاق والتسوية السياسية واستحقاقاتها المرورية التي كانت تقتض أن تغير معها التوجه والخطاب والمواقف، وإنما استمر بخطابه الثوري في مربع واحد لا يتعدى مربع الشخصنة، وظل خطاب الثورة والتغيير والدولة المدنية خطاباً فوقياً ومجرد تنظير للتسويق السياسي، لم يتحول إلى برامج وتوجهات عملية، بل على العكس من ذلك كان يتنافى مع ما يرتكبه وزراء المشترك في حكومة الوفاق من فساد وتجاوزات وما تجارسه قواه القبيلية وميليشياته الحزبية من تقطعات وخروقات وأعمال خارجة عن النظام والقانون.

ذهنية التآمر ووعي الحيلة والتربص والاستحواذ هي التي سادت خلال المرحلة الانتقالية، وغابت ذهنية التأسيس والبناء الوطني المستقبلي، تجلى ذلك في مستويات كثيرة

كما تكلّمنا عن ضرورة تجنب عوامل الخفاق والفشل والتي غالباً ما تسود في مثل هذه المؤتمرات، وفي مقدمتها ما يسمى بـ «دائرة الثقافات السبع» وأهمها الانتقام والتآمر، وتضييع الوقت وشخصنة القضايا «البحث عن كبش فداء» والمباراة الصفوية في التفاوض والتي تعني التشبث بالأراء والمواقف والأجندة الخاصة، وعدم الاستعداد لتقديم أية تنازلات، من أجل أن يحقق هذا الطرف أكبر قدر من المكاسب والأهداف الخاصة، مقابل الانقضاض على الطرف الآخر وإلحاق أكبر خسارة به، وفي المحصلة يكون الوطن هو الخاسر الأكبر لما قد يترتب عن فشل هذه المؤتمرات من حروب وفزاعات واستقرار الأزمات، نظراً لارتباط وانتهاج المبادرة الصفوية في التفاوض والحوارات..

هذا الذي حدث بالضبط طوال انعقاد مؤتمر الحوار الوطني، حيث غابت المعايير الأخلاقية والوطنية، وحضرت بقوة الثقافات السبع والتي تجسدت في التركيز على إسقاط الحصانة والعزل السياسي، في مقابل ترحيل الأولويات المحلية والقضايا الوطنية الرئيسية التي لم يتم إنجازها حتى الآن.

المرحلة الانتقالية التي ارتبطت بتنفيذ المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزممة انتهى سقمها الأزمني دون أن تكلل بالنجاح وتخرج البلاد من أزماتها، وإنما أضافت أعباء وأزمات جديدة، كانت هي في الأساس مرحلة تأسيسية قائمة على وفاق وطني وتسوية سياسية لإخراج البلاد من أزمة أحداث 2011م، وتحقيق الانتقال السلمي للسلطة وتسوية الكثير من المشاكل والقضايا الوطنية.

لم يتعامل المشترك ويتعاط مع المرحلة الانتقالية على هذا الأساس ومن هذا المنطلق، منذ أن تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني، وإنما تعاطى معها بحس تأمري

